مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة سياسات

مستقبل الدولة العراقية في بيئة إقليمية عالية المخاطر الاستراتيجية

د. ساعود جمال ساعود

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

ملخص تنفيذي

تواجه الدولة العراقية خلال العقد القادم بيئة إقليمية تتسم بدرجة عالية من المخاطر الاستراتيجية، تتجلى في عدم استقرار التحالفات، وتداخل الصراعات، وتعدد الفواعل المسلحة من غير الدول، وتصاعد التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ والطاقة والممرات الحيوية، وفي هذا السياق، لم يعد العراق مجرد متلقٍ للتداعيات، بل بات ساحة اختبار مركزية لهذه التحولات.

تخلص هذه الورقة إلى أن مستقبل الدولة العراقية سيبقى مرهوناً بقدرتها على إعادة بناء القرار السيادي، وتوحيد أدوات القوة، وتبني استراتيجية توازن وتحوط مرنة، تسمح لها بالانتقال من وضعية الدولة المتأثّرة إلى الدولة القادرة على المناورة والتأثير، وتقدّم الورقة حزمة خيارات سياسات عملية موجّهة لصنّاع القرار، تركّز على الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية وبناء الدولة.

أولاً: المشكلة العامة

يعاني العراق من تهديد مركب ناتج عن تفاعل ثلاثة مستويات أولها ضعف داخلي بنيوي (تفكك القرار، تعدد الفواعل المسلحة، اقتصاد ريعي). وثانيها بيئة إقليمية عالية المخاطر تتسم بصراعات متداخلة وتنافس نفوذ حاد، وثالثها ضغوط دولية مرتبطة بالطاقة، والأمن، وإعادة التموضع الجيوسياسي. هذا التفاعل يقيد استقلال القرار الوطني، ويحدّ من قدرة الدولة على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد، ويُبقي العراق في موقع الدولة المتأرجحة بين المحاور.

ثانياً: السياق الاستراتيجي

خصائص البيئة الإقليمية عالية المخاطر: تتميز البيئة عالية المخاطر الاستراتيجية بعدّة سمات جوهرية منها عدم استقرار التحالفات حيث تتغير الاصطفافات تبعاً للمصالح الظرفية وتعدد مصادر التهديد من قبل دول أو تنظيمات أو فاعلين عابرين للحدود وتداخل الصراعات، بحيث لا يمكن الفصل بين الداخلي والإقليمي، وتآكل قدرة الدولة على الاحتكار الحصري للقوة، وبهذا السياق يشير باري بوزان وأولي ويفر إلى أن الأقاليم التي تعاني من ضعف الدولة المركزية، تتحوّل إلى بيئات أمنية مفتوحة، تُعاد فيها إنتاج التهديدات باستمرار[1]، وهو ما يجعلها أقرب إلى المخاطر الاستراتيجية منها إلى البيئات المستقرة.

ثالثاً: انعكاسات البيئة الإقليمية عالية المخاطر الاستراتيجية على العراق

أصبحت الدولة الوطنية ومنها الدولة العراقية، تواجه ضغوطاً متزامنة من قوى إقليمية ودولية تسعى إلى التأثير في مسار القرار السياسي إما عبر أدوات مباشرة كالتدخل السياسي والأمني، أو غير مباشرة من خلال الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية، وبالإسقاط فقد انعكس هذا الواقع في العراق على تأثر استقلالية القرار السيادي سلباً، حيث باتت السياسة الخارجية والأمنية، تخضع لمنطق التوازن القسري بين قوى متنافسة، بدل أن تنطلق من رؤية وطنية مستقلة.

دور الفواعل من غير الدول في بيئة المخاطر الاستراتيجية: لعبت الفواعل الثانوية في العراق دوراً مركزياً في إعادة تشكيل المشهد الأمني والسياسي، حيث

1. Barry Buzan & Ole Wæver, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge: Cambridge University Press, First Edition, 2003, pp. 43–46.

تحولت من أدوات ظرفية إلى مكونات شبه دائمة في معادلة القوة[2] تحت عناوين شرعية وقانونية، لذا فرض هذا الواقع تحدياً استراتيجياً مزدوجاً على الدولة العراقية، فمن جهة قلّل هذا من قدرتها على احتكار العنف المشروع، ومن جهة أخرى فتح المجال أمام تدخلات خارجية تستخدم هذه الفواعل كأدوات نفوذ داخلية.

تراجع الردع التقليدي وصعود التهديدات الهجينة في السياق العراقي: أظهرت مجريات الساحة العالمية أن التفوق العسكري التقليدي لا يكفي لضمان الأمن أو الردع، في ظل قدرة الفاعلين غير النظاميين على العمل خارج منطق الجبهات والحدود[3]، إنّ هذا التحوّل يفرض على الدولة العراقية إعادة تعريف مفهوم الردع بحيث لا يقتصر على القوة الصلبة، بل يشمل الردع السياسي والاقتصادي والمجتمعي ضمن إطار مقاربة شاملة للأمن الوطني.

بالنتيجة، تُظهر الجوانب والانعكاسات الثلاث أن المخاطر الاستراتيجية لا تمثّل مجرد ظرف إقليمي عابر، بل تحوّلاً بنيوياً في طبيعة الدولة الوطنية ووظائفها، وتتجسّد هذه التحولات في الحالة العراقية بالسيادة المنقوصة والقرار السياسي المجزأ، وهشاشة الأمنية المستمرة رغم هزيمة التنظيمات الإرهابية الكبرى، وقابلية عالية للتأثر بالتدخلات الإقليمية والدولية، ما يجعل مستقبل الدولة مرهوناً بقدرتها على التكيّف الاستراتيجي وإعادة بناء أدواتها السيادية.

2. ويليام رينو، الدولة الضعيفة وأمراء الحرب، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الأولى، 2010، ص 41–47.

3. Frank G. Hoffman, "Conflict in the 21st Century: The Rise of Hybrid Wars", Arlington: Potomac Institute for Policy Studies, 2007, p. 28–33.

رابعاً: التهديدات الاستراتيجية التي تواجه الدولة العراقية

تتعدّد التهديدات التي تطال مديات الأمن القومي العراقي وجوانبه وأبعاده وتمتاز بالتفرع إلى مجالات الحياة عامة بالتوازي من تفاوت خطرها على سيادة الدولة العراقية وثنائية الأمن والاستقرار الدولاتي والمجتمعي وفيما يلي أبرزها:

1 - التهديدات الأمنية (الإرهاب، الحدود)

تُعد التهديدات الأمنية من أكثر التحديات الاستراتيجية إلحاحاً أمام الدولة العراقية، إذ لم يعد التهديد محصوراً في التنظيمات الإرهابية التقليدية، إذ تتخذ بالوقت الراهن طابعاً هجينياً مركباً، يشمل الإرهاب العابر للحدود، والفواعل المسلحة من غير الدول، وضعف السيطرة على الحدود السيادية، فعلى الرغم من الهزيمة العسكرية لتنظيم « داعش» الإرهابي عام 2017، إلا أن التنظيم حافظ على قدرة كامنة على إعادة التشكّل عبر الخلايا النائمة، مستفيداً من الفراغات الأمنية، والعوامل الجغرافية ، والتواصل الخارجي لتنفيذ أجندة بمقابل دون أن يمتلكون مشاريع سياسية هادفة، كذلك والتداخل الحدودي مع سوريا[4]، الذي يمر بقمة التوتر بعد صدام قوات الحكومة الانتقالية السورية بقيادة أحمد الجولاني وقوات سوريا الديمقراطية «قسد» الكردية، واستعادة أبار وحقول النفط والغاز في المنطقة الشرقية السورية، وما واكب ذلك من تهديدات بتمدد الخطر الإرهابي إلى العراق، يساعد ذلك هشاشة السيطرة الحدودية، خاصة مع سوريا وتركيا، والدعم العسكري اللوجستي التركي لوات سوريا الانتقالية، مما يجعل الأمن القومي للعراق عرضة للخطر جراء فتح مجال الاحتمالات أمام تسلل الجماعات المسلّحة، وتهريب السلاح، وتدويل التهديدات الأمنية، وهو ما يحول الأمن الحدودي من

4. Renad Mansour, Iraq After ISIS: The Challenge of Post-War Recovery, Chatham House, 2018 ,pp 7- 13.

مسألة سيادية إلى ملف إقليمي معقد، تستوجب تحشيداً عسكرياً واستنفاراً أمنياً ومجتمعياً مساناً، وفتح قنوات دبلوماسية لتفريغ الأزمة الراهنة، ووضع الأمريكي ضمن دائرة التعامل مع الواقع الراهن، وإقحام الجهود الدبلوماسية للوساطة مع تركيا الداعم لحكام سوريا بموجب القوة العسكرية والأمر الواقع.

2 - التهديدات السياسية (تفكك القرار، التدخل الخارجي)

تتوزع عملية صنع القرار بين مؤسسات رسمية وقوى سياسية متنافسة وفواعل غير رسمية تمتلك نفوذاً سياسياً وأمنياً[5]، وهذا ما يشير ويثبت أن الدولة العراقية تواجه تهديداً سياسياً استراتيجياً يتمثل في تفكك مركز القرار السيادي، هذا التفكك لا ينعكس فقط على السياسة الداخلية، بل يمتد ليؤثر مباشرة في السياسة الخارجية، ويجعل الدولة عاجزة عن تبنّي مواقف استراتيجية متماسكة إزاء القضايا الإقليمية والدولية.

وبالترافق مع ما سبق، يتعزز هذا التهديد بفعل التدخلات الخارجية المتعددة، إذ يُنظر إلى العراق بوصفه ساحة تنافس مفتوحة بين قوى إقليمية ودولية، تستخدم أدوات سياسية واقتصادية وأمنية للتأثير في مسار القرار العراقي[6]، وتشير دراسات مراكز الأبحاث إلى أن هذا النمط من التدخل يُمارس من خلال النفوذ غير المباشر والدعم السياسي واستخدام الفواعل المحلية كوكلاء، ومن المرجح أن يقود استمرار هذا الوضع إلى إضعاف شرعية الدولة وتآكل ثقة المواطن بالمؤسسات ويحوّل الدولة من فاعل مستقل إلى مُدار بالأزمات، وهو ما ينعكس سلباً على قدرتها على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.

5. Toby Dodge, Iraq: From War to a New Authoritarianism, London: Routledge, First Edition, 2013.pp:. 67–82.

6. Harith Hasan, "Iraq's Fragmented State", Middle East Policy, Vol. 27, No. 2, 2020، pp 41-45.

3- التهديدات الاقتصادية (الاقتصاد الريعي، أمن الطاقة)

يشكل الاقتصاد الريعي النفطي أحد أخطر التهديدات التقليدية ذات الطابع الاستراتيجي طويل الأمد للدولة العراقية، إذ تعتمد الموازنة العامة بشكل شبه كلي على عائدات النفط، ما يجعل الدولة شديدة الحساسية لتقلبات الأسواق العالمية والتطورات الجيوسياسية المرتبطة بالطاقة، حيث يحد هذا النمط الاقتصادي من قدرة الدولة على بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، ويقوض الاستقلال الاستراتيجي في صنع القرار[7].

ومن جانب أخر، يبرز موضوع أمن الطاقة شديد الحساسية كعامل مزدوج التأثير، فمن جهة يمثّل النفط مصدر قوة جيو- اقتصادية يؤسس عليها سياسياً واجتماعياً، ومن جهة أخرى يتحوّل إلى مصدر هشاشة يقلل من فاعلية معطيات القوة للدولة العراقية، خاصّة في ظل الاعتماد على الخارج في مجالات حيوية مثل الغاز والكهرباء، الأمر الذي يعرّض البنى التحتية للطاقة لهجمات أمنية أو ضغوط سياسية، وتشير الأدبيات إلى أن ضعف إدارة قطاع الطاقة يسهم في إعادة إنتاج الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم تغذية دوامات عدم الاستقرار الأمني والسياسي[8]، ووفقاً لهذه التداعيات، فإن الحسابات الاستراتيجية للدولة العراقية لا بد تعي أن استمرار الاقتصاد الريعي دون إصلاحات بنيوية يضعف قدرة الدولة العراقية على تمويل مشروع وطني مستقل، ويجعلها أكثر عرضة للضغوط الخارجية، سواء عبر العقوبات، أو التحكم بسلاسل الإمداد والطاقة.

7. Ali A. Allawi, The Political Economy of Iraq, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2020,pp 45- 50.

8. Sinan Al-Shabibi, "Oil Dependency and State Fragility in Iraq", Journal of Energy Policy, Vol. 62, 2019، pp 210 -218.

الخلاصة، إن التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية تكشف عن طبيعة (التهديد المركب) الذي يواجه الدولة العراقية، والجدير بالتنويه أن هذه التهديدات تعمل في إطار تفاعلي يُضعف قدرة الدولة على الاستجابة الشاملة، وعليه إن معالجة هذه التحديات تتطلب رؤية استراتيجية متكاملة تتجاوز الحلول الجزئية وتربط بين الأمن والسياسة والاقتصاد ضمن مشروع وطني طويل الأمد.

خامساً: الفرص الاستراتيجية المتاحة للعراق

من حيث الدلالة والمضمون لا يخرج المعنى المراد بـ الفرص الاستراتيجية عن معنى مقومات القوة التي يمتاز بها العراق، والتي تسمى اصطلاحاً بالدراسات الاستراتيجية بمعطيات القوة والتي تبقى كامنة غير مفعلّة ما لم يتم إدارة بفاعلية ضمن سياق عملية صناعة التأثير الفاعل الاستراتيجي، الأمر الذي يقتضي الإشارة لبعض هذه الفرص وفق ما يلي:

أولًا: الموقع الجيوسياسي ودور الوساطة

يمتلك العراق موقعاً جيوسياسياً ذو أهمية استراتيجية عالية، حيث يمتد العراق بين عدد من دول الجوار الرئيسة (إيران – تركيا- سوريا، الكويت- السعودية)، كما أنه همزة وصل بين آسيا وأوروبا، ويشرف على مناخات سياسية وأمنية حساسة في منطقة الشرق الأوسط، ما يمنحه إمكانات كبيرة في صناعة أدوار إقليمية استراتيجية إذا ما عُدَّ موقعه من منظور توازني بدلاً من كونه مجرد ساحة تصارع.

يتيح الموقع الجغرافي للعراق فرصة اللعب بدور الوسيط بين القوى المتنازعة في المنطقة، الدور الذي مارسه في صدد الخلافات بين السعودية وإيران بوصفها

أكبر المواجهات الإقليمية، وتجسد ذلك في السنوات الأخيرة حينما استضافت بغداد جولات من الحوار بين كبار المسؤولين الأمنيين للدولتين سعياً لتقليل التوتر بينهما وتعزيز الأمن الإقليمي[9].

ووفقاً لما سبق، يمكن القول إن الموقع الجيوسياسي يشكّل فرصة تاريخية لإعادة بناء دور العراق في النظام الإقليمي، إذا ما تتمكن القوى السياسية العراقية من تبنّي استراتيجيات دبلوماسية موحدّة تدعم دور الوساطة وتعزّز من مكانته كطرف محايد وفعّال في إدارة التوترات الإقليمية.

ثانياً: الموارد الطبيعية والطاقة

يعتبر النفط والغاز بمقدمة الموارد الطبيعية وفق تصنيفات الفرص الاستراتيجية التي يمتلكها العراق، إذ يمتلك احتياطات ضخمة من النفط تجعله أحد أبرز المنتجين ضمن منظمة أوبك، يثبت هذا ما أعلنه العراق في السنوات الأخيرة من خططٍ لزيادة طاقته الإنتاجية إلى ما يزيد على 6 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية العقد الحالي، بالتوازي وتعزيز العلاقات مع الشركات العالمية لضخ استثمارات في هذا القطاع الحيوي، ولا يقتصر الدور الاستراتيجي للعراق في الموارد الطبيعية على النفط فحسب، بل يشمل الطاقة المتجدّدة والمشاريع القطاعية المستقبلية، كالتوسّع في مشاريع الطاقة الشمسية التي تستهدف توليد قدرات تصل إلى 12 ألف ميغاوات بحلول 2030، ما يوفّر تنوعاً طاقوياً يقلل من الاعتماد الكلي على النفط ويعزز الاستدامة.

وبالسياق ذاته، تعمل الحكومة العراقية على تطوير اتفاقيات مشتركة مع

9. أنظر: مجلة دراسات دولية، العراق في سياق الوساطة بين السعودية وإيران وأثرها الاستراتيجي، مجلة دراسات دولية، العدد 17010، 2024، ص. 11-1.

شركات عالمية لتطوير حقول الغاز والنفط وإقامة بنى تحتية للطاقة، الأمر الذي يزيد من قدرة البلاد على تأمين احتياجاتها الداخلية ويفتح أيضاً آفاقاً للتصدير أو التحوّل إلى مركز للطاقة في المنطقة، وهذا النفوذ الطاقوي لا يساهم فقط في زيادة العائدات المالية، بل يمنح العراق ثقلاً استراتيجياً في مفاوضاته السياسية والإقليمية، حيث يمكن للنفط والغاز أن يكونا أدوات ضغط وتعاون في الوقت نفسه، وبالتالي إن الموارد الطبيعية والطاقة ليست فقط مصدراً اقتصادياً، بل فرصة استراتيجية محورية لتعزيز استقلالية العراق على الساحة الدولية، وتوسيع نفوذه في قضايا الطاقة الإقليمية والعالمية.

ثالثاً: الانفتاح الدبلوماسي وتعدّد الشراكات

إن تتبع مسار الانفتاح الدبلوماسي وتعدد الشراكات الدولية يفضي بالباحث المراقب إلى استنتاج مفاده السياسة الخارجية العراقية، تكتسب أهمية استراتيجية مرتفعة، والدليل منذ بداية العقد الماضي، سعت بغداد إلى فتح آفاق واسعة من التعاون مع مجموعة متنوعة من الدول الكبرى، من ضمنها دول الجوار الأوروبي، وقوى عالمية مثل الصين وروسيا، بالتوازي مع ثلّة من الدول الإقليمية الفاعلة بما فيها الدول العربية في مجلس التعاون الخليجي، هذا الانفتاح يتيح للعراق أن يتجاوز نطاق العلاقات التقليدية ويعتمد سياسة توازن وإسناد لسيادته.

بهذا الموضع، تُظهر البيانات أن العراق استضاف فعاليات إقليمية ومساعٍ لتعزيز العلاقات مع دول عربية وأوروبية، مثل تنظيم مؤتمرات برلمانية مشتركة واستقبال وفود رسمية من دول كبرى، ودعوات لشراكات اقتصادية تعكس سعي بغداد نحو تعزيز تنوّع تحالفاتها وتحقيق مصالحها الوطنية بعيداً عن الانحياز لمحاور محددة، ولذا بات الانفتاح الدبلوماسي وسيلة فاعلة وضرورية لخلق

مساحات تعاون جديدة يمكن أن تعزز الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي للعراق في بيئة إقليمية مضطربة.

والنتاج المستخلص يكمن هنا بكون الترجمة العملية لتفرعات سياسية التعدد في الشراكات ينبع من إدراك استراتيجي للعراق، كما هو المفترض، لضرورة توسيع قاعدته الدبلوماسية وتحويل علاقاته من علاقات قائمة على المصالح الأحادية إلى علاقات تكاملية ومتوازنة مع أطراف من مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية، ما يتيح له هامشاً أوسّع للمناورة في الملفات الإقليمية والدولية في آنٍ واحد.

سادساً: التوصيات السياسية

ضرورة تبني سياسة حكومية تقوم على المرتكزات الأتية وفي حال عدم التمكن من التطبيق، من الواجب أخذها بعين الاعتبار كأبعاد حساسة وهي:

1. تعزيز سيادة الدولة عبر إعادة هيكلة المؤسسات السياسية والأمنية لتعزيز استقلال القرار الوطني، وتطوير أطر صنع القرار لتكون قادرة على مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية دون التأثر المفرط بالتدخل الخارجي.
2. إعادة بناء أدوات القوة الوطنية عبر توحيد الفواعل المسلحة والهيئات الأمنية تحت سيطرة الدولة لتعزيز احتكار القوة الشرعية، وتطوير آليات الردع السياسي والعسكري والاقتصادي لمواجهة التهديدات التقليدية والهجينة.

3. اعتماد استراتيجية توازن مرنة بين القوى الإقليمية والدولية لحماية مصالح العراق الوطنية، واستغلال دور العراق كوسيط بين القوى المتنافسة لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

4. تنمية الاقتصاد الوطني عبر تنويع مصادر الدخل الوطني لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي، والاستثمار في الطاقة المتجددة والمشاريع البنية التحتية لتعزيز القدرة الاستراتيجية للعراق.

5. تعزيز الانفتاح الدبلوماسي والحرص على الانخراط في حوار إقليمي متوازن لتقليل التوترات بين القوى المتصارعة في المنطقة، وتوسيع الشراكات الاقتصادية والسياسية مع الدول الكبرى والمتوسطة لدعم الاستقرار والسيادة الوطنية.

6. تطوير رؤية استراتيجية وطنية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، ووضع سيناريوهات مستقبلية متعددة لمواجهة تغيرات البيئة الإقليمية عالية المخاطر.

7. الرقابة على الفاعلين السياسيين من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني لزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، والحد من التأثيرات السلبية للفساد والمحاصصة الطائفية على صناعة القرار الوطني.

سابعاً: السيناريوهات المحتملة لمستقبل الدولة العراقية خلال العقد القادم:

استناداً إلى حالة الواقع الداخلي العراقي بنقاط ضعفه وقوته وتشابكاته مع محيطه الإقليمي والدولي ومكانة العراق في استراتيجيات الدول الكبرى، فإن الواقع العراقي نتاج مفرزات المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ككل، وعليه

تتلخص أهم السيناريوهات حول مستقبل العراق بما يلي:

السيناريو الأول: الدولة العراقية الفاعلة والمتوازنة

إنّ نجاح القيادات السياسية بوضع وتنفيذ خطط استراتيجية تقوم على توجيه مؤسسات الدولية نحو تفعيل مقومات القوة بالشكل الصحيح والحرص على إعادة تأهيل وتوحيد القوة الصلبة وتحديثها، ومعالجة مكامن الخلل البنيوية لا سيما البنية الاجتماعية، سيتكفل باستعادة تماسك مؤسسات الدولة وتوحيد القرار السياسي رغم كونه معضلة، مما يعزّز دوره كفاعل إقليمي فاعل، ولكن هذا السيناريو متوقف خارجياً على التوصّل إلى صيغة استراتيجية توازن بين الضغوط الإقليمية والدولية، وهنا من الصحيح ما ذهب إليه الباحث خالد هاشم الذي رأى أن سياسة « الحياد الإيجابي» الهادفة إلى توسيع العلاقات مع مختلف القوى الدولية وتفادي التبعية لأحد المحاور، تمنح العراق فرصة تعزيز سيادته الوطنية وتنويع الشراكات بطريقة تدعم استقلالية القرار وتحقيق مصالحه الاستراتيجية، بما ينعكس إيجاباً على مكانته الإقليمية والدولية، وبناء موقف مستقل يسهم في تعزيز السيادة وتوسيع الشراكات التنموية [10]، كما أن هذا السيناريو يتطلّب تجاوز آليات تهميش القرار وتقليص نفوذ الفاعلين غير الرسميين، وضبط أثار الانقسامات الحزبية، وجعل مؤسسات الدولة مركز القرار الأساسي، وهو ما يمكن أن يعزز من قدرة العراق على لعب دور المفاوض المتوسط والوسيط بين القوى الإقليمية، بل وإبراز نفسه كجسر بين الشرق والغرب في قضايا الطاقة والاقتصاد.

السيناريو الثاني: الدولة المتأرجحة أو المنطقة الرمادية

10. Khaled Hashem Mohammed, "Future Scenarios for Iraqi Foreign Policy: Between Bias and Neutrality," politicalyssies. (2025): Anbar University, p. 15–22 .

ينطلق هذا السيناريو من فرضية مفادها: إن بقاء العراق دون قدرة حقيقية على صناعة قرار مستقل ذي ثقل استراتيجي واضح، يؤدي إلى بقاء العراق في موقع الدولة المتأرجحة بين القوى الإقليمية والدولية. وتستند الفرضية إلى الواقع المتسم بشيوع حالة الاستقرار الهش في العراق ومحيطه، ما يجعل من الصعوبة بمكان تجاوز الأزمات السياسية والاجتماعية المتلاحقة، وهذا يؤدّي إلى بقاء بنية الدولة ضمن منطقة رمادية بين النفوذ الخارجي والسيادة الوطنية، مما يقود إلى تواصل الضغوط من مختلف الأطراف (الولايات المتحدة، إيران، تركيا، القوى الإقليمية الأخرى) والتي ستحاول توظّيف العراق كمنصة لتصفية صراعاتها أو لتحقيق مكاسب مؤقتة بهدف دفع أجنداتها، ما يجعل بغداد تتأرجح بين الخيارات دون أن تفرض رؤاها الخاصة[11]. ومن أبرز مظاهر هذا السيناريو الاعتماد على دعم خارجي لعلاج أزمات أمنية أو اقتصادية، العامل الذي يحدّ من قدرة الدولة نفسها على أن تكون القرار الاستراتيجي مستقلاً، وهذا السيناريو في حال تحقق فإن العراق سيخضع لضغط دائم يحدّ من فعاليته الاستراتيجية.

السيناريو الثالث: الهشاشة والتفكك المحتمل

يبقى هذا احتمال استمرار حالة الهشاشة مطروحاً حيث يتناول احتمالية استمرار فشل الدولة العراقية في تعميم سيطرتها، وتوسّع الانقسامات الداخلية التي تتجاوز السياسة إلى أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية، والخطير بهذا الموضع إشارة بعض الدراسات الدائرة حول مستقبل الأقليات في العراق إلى بروز النزعة المحلية وتقوية القوميات والطوائف بما يمكن أن يؤدي إلى زيادة الانقسامات الداخلية والتفاوتات بين المكونات، وهو ما قد يضعف اللحمة الوطنية ويعزز

11. Ibid,p.p 22 – 27.

اتجاهـات انفصاليـة أو إقليميـة ، بالإضافـة إلى بعـض التحليـلات المسـتقبلية التـي تـشير إلى أن العـراق قـد يشـهد اسـتمراراً في ضعـف الخدمـات العامـة وارتفـاع معـدلات البطالـة والفسـاد وتراجـع السياسـات الاقتصاديـة التنمويـة، مما يـؤدي بـدوره إلى زيـادة الاحتقـان بين الفئـات الاجتماعيـة المختلفـة، وقـد يتفاقـم هـذا الوضـع خصوصـاً، إذا لم يتمكـن العـراق مـن الاسـتفادة مـن مـوارده الطبيعيـة بشـكل يلبـي طموحـات الشـعب ومطالـب الإصلاح السـياسي والاقتصـادي.

بالنتيجـة، لا يمكـن الجـزم على جريـان الأمـور وفـق طابـع آحـادي لأحـد السـيناريوهات، بـل قـد يتخـذ طابعـاً متنـقلاً بين العناويـن العريضـة للسـيناريوهات الـثلاث، وفقـاً لعـدم ثبـات المتـغيرات المحليـة والإقليميـة والدوليـة، ومـن هنـا تنبـع صعوبـة التنبـؤ الدقيـق بمسـتقبل العـراق والسـب البيئـة المحيطـة عاليـة المخاطـر الاستراتيجيـة.

الخلاصـة السياسـية: إن البيئـة الإقليميـة عاليـة المخاطـر ليسـت ظرفًـا عابـراً، بـل واقعـاً بنيويـاً طويـل الأمـد. وعليـه، فـإن قـدرة العـراق على الحفـاظ على دولتـه ووظيفتهـا السـيادية مرهونـة بانتقالـه مـن إدارة الأزمـات إلى إدارة التـوازن الاستراتيجـي، ومـن ردّ الفعـل إلى الفعـل المبـادر.

هوية البحث

اسم الباحث: د. ساعود جمال ساعود - باحث في العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية

عنوان البحث: مستقبل الدولة العراقية في بيئة إقليمية عالية المخاطر الاستراتيجية

تأريخ النشر: آذار - مارس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org